الأمم المتحدة
S/PV.4762

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٦٢**
الخميس، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أكرم	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غتيلوف
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيدة بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوتلو
	الكاميرون	السيد بلينغا - إبوتو
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الاستجابة للحالة الإنسانية في العراق

03-36768 (A)
0336768

افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الاستجابة للحالة الإنسانية في العراق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرر ذلك.

أدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مارك مالوك براون، لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد جيمس موريس.

تقرر ذلك.

أدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد جيمس موريس، لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد ديفيد نابارو، المدير التنفيذي للتنمية المستدامة والبيئات الصحية والمستشار الأقدم في شؤون السياسة للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

تقرر ذلك.

أدعو المدير التنفيذي للتنمية المستدامة والبيئات الصحية والمستشار الأقدم في شؤون السياسة للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، السيد ديفيد نابارو، لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد نيلس كاستبرغ، مدير برامج الطوارئ بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

تقرر ذلك.

أدعو مدير برامج الطوارئ بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيد نيلس كاستبرغ، لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد جاكوب كيلينبرغر، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية.

تقرر ذلك.

أدعو رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، السيد جاكوب كيلينبرغر، لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية للسيد مارك مالوك براون، والسيد جيمس موريس،

والسيد ديفيد نابارو، والسيد نيلس كاستبرغ، والسيد جاكوب كيلينبرغر.

وفي نهاية هذه الإحاطات، سوف أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء تعليقات أو توجيه أسئلة.

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنه، نظراً للتأخر في بدء هذه الجلسة، أعتزم رفعها في الساعة ١٣/٠٠ واستئنافها في الساعة ١٥/٠٠، لمواصلة نظرنا في البند المطروح. وأعتذر عن أية مشقة قد يسببها ذلك لأي من المشاركين، بمن فيهم ضيوفنا الموقرون.

وأرحب بوجود نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، بيننا، وأعطيها الكلمة.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن حزننا حيال جسامة الخسائر في الأرواح، والإصابات بجراح والدمار التي سبّبها الزلزال العنيف الذي أصاب الجزائر بالأمس. ونعرب عن تعازينا لأسر الموتى ولحكومة الجزائر.

والأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة بأية طريقة ممكنة. وقد قدم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فعلا هبة نقدية طارئة قدرها ٠٠٠ ٥٠ دولار. وتم إيفاد فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق بغية تقديم المساعدة إلى الحكومة الجزائرية في تنسيق الاستجابة الدولية وفي تقييم الاحتياجات ذات الأولوية. واتصلت الأمم المتحدة أيضا بعدة حكومات وضعت أفرقة بحث وإنقاذ وإمدادات إغاثة على أهبة الاستعداد لدعم جهود الحكومة الجزائرية.

السيد الرئيس، أود أن أشكركم على هذه الفرصة التي أتحتموها لاستكمال المعلومات عن الحالة الإنسانية في العراق وأنشطة الأمم المتحدة على أرض الواقع.

وبعد تقديم ملاحظاتي، كما أوضحتم سيدي سيقدم زملائي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إحاطات إعلامية إلى المجلس. ومعنا اليوم أيضا السيد كينزو أوشيما، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي عاد توا من بغداد. وسيسرّهم جميعا أن يردوا علىالأسئلة المطروحة.

وأود أيضا أن أنوِّه بوجود السيد جاكوب كيلنبرغر، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية. لقد قام هو وزملاؤه بعمل بارز خلال الصراع في العراق، وسيواصلون كونهم شركاءنا القريبين في الفترة الحاسمة التي أمامنا.

اسمحوا لي بأن أبدأ بتأكيد التزام منظومة الأمم المتحدة القوي بالوفاء بالمهام الإنسانية ومهام إعادة التعمير وغيرها من المهام الموكولة إليها في القرار الذي اتخذه المجلس توا. فلا تزال الحالة الإنسانية في العراق خطيرة جدا. وترتبت على انهيار الخدمات الأساسية والقانون والنظام طائفة من الاحتياجات العاجلة. وتم تجنب أزمة إنسانية كبيرة حتى الآن. لكن السكان المدنيين، والأطفال على وجه الخصوص، لا يزالون معرّضين للخطر، وبخاصة إذا لم تتحسن الحالة الأمنية تحسنا كبيرا في المستقبل القريب.

إن وكالات الأمم المتحدة تعمل في جميع أنحاء البلاد، مقدمة الغذاء، والماء، والدواء، والمساعدات الطارئة الأخرى. وهي تساعد في إصلاح منشآت المياه والتصحاح، وتساعد في استعادة الكهرباء، وتقدم الإغاثة إلى المشردين في الداخل والأطفال السيئي التغذية.

وأود أن أشيد إشادة خاصة بشجاعة والتزام موظفينا الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٤٠٠ ٣ فرد، والذين واصلوا تقديم الإمدادات الأساسية إلى المستشفيات، وإلى المشردين والجماعات الضعيفة الأخرى طوال فترة الصراع.

لقد تعززت قدرة الأمم المتحدة تعزيزا كبيرا على الاستجابة بسرعة وبفعالية منذ بداية الأزمة بفعل طائفة من تدابير الاستعداد. وأسفر التنسيق فيما بين الوكالات عن وضع تخطيط مشترك وخطة متكاملة. ووضعت في وقت سابق كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية داخل العراق وفي عدة بلدان مجاورة. وساعد جيران العراق أيضا في ضمان النقل السريع للإمدادات عن طريق خمسة ممرات للعبور.

ومنذ بدأ الموظفون الدوليون بالعودة إلى العراق قبل شهر، واصلنا توسيع وجودنا هناك. فقد تم نشر أكثر من ٣٠٠ موظف دولي، مع أفرقة موضوعة في كل المناطق دون الإقليمية الخمس. وقدمت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، على النحو الذي أذن به المجلس، طائفة واسعة من الدعم والخدمات إلى وكالات الأمم المتحدة لدى عودتها إلى البلد.

وعقد منسق الشؤون الإنسانية ومنسقو المنطقة اجتماعات منتظمة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى هذا، أقيمت مجموعات تنسيق قطاعية في المناطق ذات الأولوية بمشاركة الوزارات ذات الصلة والهيئات العراقية الأخرى، وممثلي مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية. والتنسيق مع ذلك المكتب على وجه الخصوص، ومع السلطات العسكرية، أمر حاسم لضمان الاستجابة الإنسانية الفعالة وسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية على حد سواء.

والأولوية البعيدة المدى لكل جهودنا لتقديم المساعدة تتمثل فعلا في إعادة تنشيط الخدمات العامة الأساسية. وهذا لا يتضمن الخدمات الصحية، والكهرباء، وإمدادات المياه فحسب، وإنما أيضا نظام التوزيع العام للغذاء، الذي يعتمد عليه معظم السكان في معيشتهم. وتعمل وكالات الأمم المتحدة بدعم كامل من السلطات الوطنية العراقية ذات الصلة.

ولا يزال من بين القيود الكبرى التي يواجهها مقدمو الخدمات العامة عدم القدرة على دفع المرتبات وتكاليف الإدارة الأخرى. وصرفت دفعة واحدة على الحساب قدرها ٢٠ دولارا في بعض المناطق، وتشجعنا مؤشرات على أن نظاما منتظما لصرف المرتبات لموظفي القطاع العام سيبدأ قريبا.

ولا تزال المشكلة الأخرى، بطبيعة الحال، هي نهب عدد كبير من المنشآت العامة الأساسية. ومن الطبيعي أن يقودني ذلك بطبيعة الحال إلى مسألة الأمن والقانون والنظام. لقد ترتبت على الانعدام العام للقانون والنظام طائفة واسعة النطاق من العواقب الإنسانية. فانهارت وزارات، ومحطات معالجة المياه، ومستشفيات ومخازن. وأصلحت منشآت كثيرة أو أعيد تخزين مواد فيها لتنهب مرة أخرى بعد أيام قليلة. وتتضمن الشواغل الأمنية أيضا الأجهزة الحربية غير المنفجرة، التي تهدد السكان المدنيين، وبخاصة الأطفال، وتعرقل النقل واستئناف الأنشطة الزراعية الطبيعية.

والخوف من العنف في مناطق كثيرة يجعل من الأصعب، ومن المستحيل في كثير من الأحيان، إيصال الأدوية والإمدادات الأساسية الأخرى، ويمنع الناس من الذهاب إلى العمل. وقد بلغتنا تقارير مباشرة أيضا بشأن النساء اللاتي يخفن الخروج من ديارهن، وعلى وجه الخصوص بشأن البنات اللاتي يخفن العودة إلى المدارس.

وانعدام الأمن هذا عقبة كبيرة أمام أنشطة تقديم المساعدة الإنسانية. ومع التحرك المقيد لموظفينا في مناطق حضرية كثيرة، لا يمكنهم الوصول إلى المحتاجين. وقد تعرض أفراد منظمات غير حكومية عديدة لهجمات في المدن وعلى الطرق الرئيسية المؤدية إلى بغداد.

والتهديد باستخدام العنف أسفر أيضا عن انتقال للسكان، مثل تشرد العرب العراقيين من مناطق مختلفة. وحالات التشرد هذه تبرز، مرة أخرى، ضعف المدنيين في بيئات الصراع وما بعد الصراع حيال انتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات الأخرى. ولقد وضعت وكالات الأمم المتحدة، تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية، وبالعمل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية، إطارا لحماية المشردين في الداخل، واللاجئين العائدين والمدنيين الآخرين المعرّضين للخطر.

أخيرا، أود أن أقول كلمة بشأن تراث العراق الثقافي. كان الدمار والنهب اللذان وقعا في بغداد وفي مواقع أثرية، ومبان تاريخية، ونصب تذكارية ومتاحف في أنحاء البلد، مأساة. وزار بغداد توا خبراء دوليون يعملون تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهم الآن في صدد إنهاء تقريرهم. ونحن جميعا نلتزم التزاما قويا بالعمل مع العراقيين وكل المعنيين الآخرين لحماية وإصلاح التراث الثقافي للبلد ولمكافحة الاتجار غير المشروع بالملكية الثقافية.

إن قدرتنا على الاستجابة للحاجات الملحة التي أوضحتها تعتمد اعتمادا كبيرا على ما إذا كانت الموارد الضرورية ستتاح أم لا. وحتى اليوم، تم تلقي أكثر من ٧٠٠ مليون دولار استجابة لندائنا العاجل، وأود أن أشكر المانحين على سخائهم.

علاوة على ذلك، إذ يتواصل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٧٢ (٢٠٠٣)، أكد مكتب برنامج العراق ووكالات الأمم المتحدة أن من الممكن أن يشحن بحلول ٣ حزيران/يونيه ما تصل قيمته تقريبا إلى بليون دولار من الإمدادات الإنسانية ذات الأولوية. ونتيجة للقرار الذي اتخذه المجلس اليوم، ستتاح إمدادات إضافية ذات أولوية للشعب العراقي.

وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك فجوات كبيرة في تمويل أولويات رئيسية مثل إعادة إقامة النظام الصحي، وبرامج التغذية، ومنشآت المياه، واستعادة نظام التعليم.

وبينما تواصل منظمات الأمم المتحدة توسيع وجودها في العراق، تجري تقييمات شاملة ستمكننا من إعادة ترتيب الأولويات في خططنا للاستجابة. وبناء على هذه التقييمات الجديدة، سنوجه نداء إنسانيا منقحا في النصف الثاني من حزيران/يونيه.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد أن الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ملتزمة ببذل قصارى جهدها لمساعدة شعب العراق في هذا الوقت الذي يحتاج إلى المساعدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مارك مالوك براون.

السيد مالوك براون (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على الدعوة التي وجهتموها إليّ لمخاطبة المجلس اليوم. إذا سمحتم لي، سأقسِّم ملاحظاتي الموجزة إلى قسمين: أولا، وصف لما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع الوكالات الأخرى الممثلة هنا اليوم في المجال الإنساني، وبعد ذلك، عرض لأفكارنا وتخطيطنا لإعادة البناء، وهذا مجال نشاط ربما يمكننا أن ننتقل إليه الآن بشكل أكمل بعد اتخاذ مجلس الأمن هذا الصباح للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

أولا، في المجال الإنساني، نعمل بتعاون وثيق جدا مع جميع الوكالات الممثَّلة هنا، ومع المنظمات غير الحكومية. وأسوة بنائبة الأمين العام، اسمحوا لي بأن أحييّ أصدقاءنا وزملاءنا في لجنة الصليب الأحمر الدولية على جهدهم البطولي طوال فترة الصراع. كما أحيي زملائي في برنامج

الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية على الأنشطة غير العادية التي قاموا بها خلال الأسابيع الأخيرة.

ونحن أيضا، لدينا أفرقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم نشرها في بغداد والبصرة وفي المحافظات الشمالية الثلاث. ونقوم الآن بإيفاد موظفين إلى الموصل وكركوك. لذا، فإننا ندير العملية في الوقت الحاضر بشكل لا مركزي. وفي الحقيقة، تواجهنا أكبر صعوبة في عمليتنا في بغداد، إذ تعرضت مكاتبنا لأعمال سلب ونهب وأضرار شديدة مما استدعى التركيز وبسرعة على استعادة قدراتنا التشغيلية هناك.

وخلافا لما يحدث في بقية أنحاء العالم، ينخرط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمق في قطاع الكهرباء، إذ يضطلع بمسؤوليات في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء لبناء شبكة الكهرباء في شمال العراق. وسمح لنا ذلك بنقل تلك القدرة إلى مناطق أخرى من البلاد في محاولة لاستعادة إمدادات الكهرباء الطارئة والحيوية، بما يسمح، بشكل خاص، باستئناف العمل في محطات المياه، ومحطات معالجة الصرف الصحي، والمستشفيات والمرافق الطبية الأخرى. ونعمل بتعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية في هذا المجال. وقد أوفدنا بعثات التقييم إلى مواقع رئيسية في محاولة لتحديد ما يمكننا القيام به للمساعدة في استئناف العمل في مرافق التوليد والتوزيع في شمال وجنوب ووسط البلاد. ونود بشدة أن نشكر المملكة المتحدة على الدعم المالي الذي جعل القيام بهذا العمل في مجال الإمدادات الطارئة للكهرباء ممكنا.

ونشارك أيضا في عملية جرف ميناء أم قصر، حيث نعمل بدعم من حكومة اليابان، في تنفيذ مشروع جرف عاجل لدعم قدرة برنامج الغذاء العالمي على إيصال شحنات الأغذية. وستبدأ أعمال الجرف الفعلية في ٢٦ أيار/مايو مما سيسمح في غضون أربعة أسابيع بجرف ذلك الجزء من الميناء الذي يستقبل المعونات الغذائية وغيرها من المساعدات الإنسانية. وسيسمح ذلك للسفن التي تصل حمولتها إلى ٠٠٠ ٥٠ طن بتفريغ حمولتها، وهو الأمر المتعذر حدوثه في الوقت الحاضر.

أود أيضا أن أشير إلى تسارع الأنشطة في كل من هذه المجالات من خلال إمكانية التعاقد في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو ما أتاح لنا دعما إضافيا في مجال أنشطة الجرف والمكونات الأساسية لقطاع الكهرباء وقطاعات أخرى.

وقد بدأنا العمل أيضا من أجل إيجاد فرص العمل الطارئة، في محاكاة لمشروع ناجح للغاية نفذناه في أفغانستان لإيجاد فرص العمل بسرعة بعد الصراع. وقد بدأ للتو العمل في أحد مكونات ذلك البرنامج في بغداد، ومرة أخرى يتم ذلك بدعم من حكومة اليابان. وقد أعلن عن ذلك الدعم أمس، تحديدا. ولدينا أيضا أنشطة في مجال إزالة الألغام ومجالات أخرى. وأود أن أكرر الشكر للحكومات التي استجابت بدعم تلك الأنشطة.

وإن سمحتم لي، لدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بالتخطيط لإعادة البناء والإنعاش. كما حثني كثير من أعضاء المجلس بصورة غير رسمية، فقد حرصت على التأكد من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أننا كمنظومة سنكون جاهزين عندما تتجاوز الولاية نطاق المساعدة الإنسانية إلى إعادة البناء والإنعاش. ونتعاون بشكل وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أنشطة تقييم احتياجات التخطيط، من خلال اطلاع هاتين المنظمتين على التفاصيل الكاملة للوضع الحالي وتزويدهما بالمعطيات الاقتصادية والمالية وبيانات المشاريع بشكل مفصل، وذلك

اختصارا لعمليتي التخطيط والإعداد لديهما. ونناقش مع هاتين المنظمتين، وكذلك من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكل الوكالات المثلة، كيفية القيام بأنشطة تقييم الاحتياجات في الميدان على وجه الاستعجال لغرض إعادة البناء حالما يصبح ذلك ممكنا.

بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع حكومة النرويج، نستعد لعملية تقييم رئيسية لمستويات المعيشة الحالية، وعملية جمع بيانات ومسح للأسر على مستوى الدولة للتعرف بمزيد من الوضوح على احتياجات العراقيين في مجال إعادة البناء في جميع أنحاء البلاد.

أود أن أؤكد للمجلس أن العملية الإنسانية، وسيقول آخرون غيري ذلك، تمضي قدما وبشكل جيد، وكما أوضحنا دائما، فإنها لا تعتمد على اعتماد قرارات مثل ذلك الذي اتخذ صباح اليوم. ولكن، بعد اتخاذ ذلك القرار صباح اليوم، فإنني، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبقيادة نائبة الأمين العام، اعتزم التحرك بسرعة لبدء عملية تقييم احتياجات إعادة البناء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

السيد موريس (تكلم بالانكليزية): في ١١ أيار/مايو، ذهبت إلى بغداد لاستعراض تقدم عمليات برنامج الأغذية العالمي في العراق ولعقد اجتماعات مع كبار مسؤولي مكتب إعادة البناء والشؤون الإنسانية ووزارة التجارة، التي تشرف على نظام توزيع الأغذية في العراق، وزملاء الأمم المتحدة. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن تقدما هائلا قد تحقق. فقد وفر البرنامج بالفعل ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ طن مترى من الأغذية – توازي حمولة ٨٠٠ ٣ شاحنة – باستخدام خمسة ممرات سَوْقية مختلفة من خلال تركيا والأردن وسوريا وإيران والكويت. وإلى جانب ذلك، تم إيصال شحنة من أرز برنامج الأغذية العالمي إلى ميناء أم قصر. وحالما ينتهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تطهير الميناء واستكمال الأعمال الأخرى، سيكون ذلك الميناء نقطة دخول رئيسية للبرنامج.

وتشكل كل تلك الشحنات أكبر عملية إنسانية من نوعها لبرنامج الأغذية العالمي. ويتمثل هدفنا في توفير ٤٨٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية شهريا لتغذية ٢٧ مليون عراقي من خلال النظام العام القائم لديهم لتوزيع الأغذية لمدة خمسة أشهر. وبعد انتهاء تلك الفترة، نتوقع أن يكون بوسع سلطة عراقية أن تتولى المسؤولية. وخلال هذه العملية، سنوزع ٢,٥ مليون طن من الأغذية – أي ما يعادل حمولة ٤٨ ٠٠٠ شاحنة – بتكلفة إجمالية ١,٨٥ بليون دولار.

وقد أتت الموارد لهذه العملية حتى الآن من مجتمع المانحين – في الحقيقة، تلقينا دعما من أكثر من ٣٠ بلدا – ومن الإمدادات الغذائية المتوفرة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. ويعمل موظفو برنامج الأغذية العالمي جاهدين من أجل إعادة التفاوض على عقود توريد الأغذية بموجب أحكام قراري مجلس الأمن ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣). ويسرني أن أبلغ المجلس بأننا قد حددنا الآن ما قيمته الإجمالية ٩٤٧ مليون دولار من السلع الغذائية من برنامج النفط مقابل الغذاء، بما في ذلك تكلفة النقل والتوزيع، وستستخدم في هذه العملية الطارئة. وبفضل تلك الموارد والمخزون داخل البلد، بدأ التوزيع بالفعل على المستشفيات والمؤسسات الاجتماعية ومن لم يتسلموا كامل حصصهم التموينية المبكرة. وسيبدأ التوزيع الكامل على جميع السكان في ١ حزيران/يونيه، من خلال ٤٤ ٠٠٠ من وكالات توزيع الأغذية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وكانت الحكومة قد وزعت على الأسر قبل نشوب الصراع حصصا تموينية مسبقة تكفي لمدة شهرين، وبإعادة تشغيل

نظام التوزيع العام، نثق بأنه يمكننا أن نتجنب حدوث أي حالات جوع خطيرة بين العراقيين. وحتى الآن، لا توجد أزمة غذاء في العراق.

وإذ قلنا ذلك، فإننا لا نزال نواجه عددا من التحديات الفورية. ففي المقام الأول، تبرز مسألة أمن الموظفين والمخازن وصوامع الغلال، والمطاحن والمكاتب. وقد أثرت هذه المسألة في بغداد وسرني أن أسمع أنها تعتبر ذات أولوية مطلقة. وثمة مسائل أخرى ملحة، من بينها دفع مرتبات موظفي وزارة التجارة المسؤولين عن النظام العام للتوزيع، فضلا عن توفير المياه والوقود والكهرباء للمطاحن في العراق لكي يمكنها إنتاج دقيق القمح.

وأحد الشواغل الملحة الأخرى حماية محصول الحبوب في العراق، الذي يقدر هذا العام بقرابة ١,٧ مليون طن من القمح والشعير. ولقد بدأ الحصاد في الأسبوع الماضي وسيستمر خلال حزيران/يونيه. ودرجت وزارة التجارة العراقية على شراء المحصول المحلي من خلال شبكة مراكز شراء تابعة لمجلس الحبوب منتشرة في جميع أنحاء مناطق الإنتاج. وفي السنوات الماضية، كان يعرض على المزارعين سعر محدد يبلغ قرابة ٧٥ دولارا لطن القمح، مع مراعاة أنهم كانوا يحصلون أيضا من الحكومة على الحبوب والسماد والمبيدات بأسعار مدعومة. وبالمقارنة، فإن تكلفة استيراد القمح إلى العراق تتجاوز ٢٠٠ دولار للطن.

وقد خصص برنامج الأغذية العالمي أموالا من حساب الـ ١٣ في المائة، وهو يعمل على تقديم اقتراح لشراء ما يقرب من مليون طن من القمح محليا في العراق باستعمال أموال في حساب ضمان تابع للأمم المتحدة وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣). وبالفعل، سندفع للمزارعين المحليين ١٠٥ دولارات للطن. ولكي ينجح هذا المشروع، نحتاج فورا إلى إعادة تشكيل إدارة مجلس الحبوب.

ويتطلب هذا دفع الرواتب وإعادة شراء موازين عوضا عن تلك التي نهبت، ومعدات تعبئة ومعدات مكاتب، وأيضا وضع بعض ترتيبات أمنية ونقدية للحصول على أموال لدفع مبالغ نقدية كبيرة، نظرا لعدم وجود منشآت مصرفية.

ويؤيد برنامج الأغذية العالمي شراء وإيصال سلع غذائية لتوزيعها على الشعب أثناء فترة الاضطرابات هذه في العراق، ونتطلع إلى تسليم هذه المسؤوليات إلى الإدارة الجديدة حالما تبدأ العمل. ولا يسعنا زيادة التركيز على أهمية بطاقات التموين أثناء هذه الفترة الانتقالية. ويعتمد سكان العراق بأسرهم على بطاقات التموين إلى حد ما، ويبيع ٦٠ في المائة من العراقيين الذين يعتمدون على بطاقات التموين بوصفها المصدر الوحيد للدخل جزءا منها لدفع ثمن احتياجات أخرى للأسرة. ولذلك، وحتى يستتب الاستقرار السياسي ويحدث انتعاش اقتصادي شامل تستفيد منه جميع قطاعات المجتمع العراقي، ستستمر بطاقات التموين في توفير الأمن الغذائي الأساسي للأسر وستعمل بوصفها عامل استقرار في هذه الفترة المتقلبة.

وفي الوقت نفسه، العراق دولة لها إمكانيات وموارد هائلة. وحينما تتم استعادة الاقتصاد الفعال، سيستطيع العراق في نهاية المطاف الانتقال من الاعتماد المفرط على بطاقات التموين المدعومة والتحوُّل إلى اقتصاد سوق الأغذية. وحينما يتم ذلك، سيكون من الضروري الاحتفاظ بشبكة أمان للضعفاء والذين لا يتمتعون بأمن غذائي، وخاصة الأطفال الصغار في المناطق التي شهدنا فيها معدلات عالية على نحو غير معتاد لسوء التغذية. وسيكون عدد السكان الذين يحتاجون في بادئ الأمر إلى شبكة الأمان كبيرا جدا في البداية. ولكن سيتقلص هذا العدد مع مرور الزمن بعد ما تتوافر فرص اقتصادية متزايدة. وقد اكتسب برنامج الأغذية العالمي خبرة كبيرة في دعم وضع نظم لشبكات الأمان. ولو طلب منه تقديم خبرته وقدراته في هذا

المجال لمساعدة الشعب العراقي، فسيكون مستعدا لأن يفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد دافيد نابارو، المدير التنفيذي للتنمية المستدامة والبيئات الصحية والاستشاري الأقدم للمديرة التنفيذية لمنظمة الصحة العالمية في مجال السياسات العامة.

السيد نابارو (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين على إعطائي فرصة الحضور إلى هنا. وأحمل تحيات من غرو هارلم برونتلاند، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، التي لم تستطع الحضور لأنها تترأس جمعيتنا السنوية المنعقدة الآن.

وسأقدم نسخة قصيرة من بيان أطول آمل في أنه سيكون متاحا لأعضاء المجلس، أعدته لهذه المناسبة أفرقة منظمة الصحة العالمية في العراق والبلدان المجاورة.

حينما قيّمت منظمة الصحة العالمية الحالة الصحية لشعب العراق في بداية هذا العام، خلصنا إلى أنه كان يواجه مجموعة من الأخطار الصحية المرتبطة عموما بحرمان مزمن. ويتعرض للخطر على نحو خاص الأطفال والنساء وكبار السن والمعوقون ونسبة من الشعب تبلغ ٥ في المائة تعاني من أمراض مزمنة — أمراض قلب وكلى وسرطان ومرض السكر. ويشكل هؤلاء قرابة ٢٠ مليون نسمة من إجمالي السكان البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة.

ويعتمد أولئك الأشخاص اعتمادا كبيرا على الخدمات الصحية الفعالة التي كانت تقدمها أكثر من ١ ٤٠٠ منشأة طبية، منها ١٦٠ مستشفى و ١ ٢٠٠ مركز صحي، وأيضا عدة آلاف من الأطباء. ومن خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، كانت نظم شراء وتوزيع وتوفير المستلزمات الطبية متوافرة ولديها التمويل، وكان استعمال الخدمات الصحية يتم على نحو جيد.

ولكن التقارير اليومية التي ترد إلى مقر منظمة الصحة العالمية من أجزاء عديدة من العراق تعطي سببا للقلق لا سيما وأن الفترة الحالية هي فترة انتقالية مهمة لذلك البلد. ومثلما ذكر آخرون فيما يتعلق بالمخاطر التي يتعرض لها الشعب والممتلكات والتنقلات، فالحالة الأمنية تعيق الحصول على جميع الخدمات الأساسية وتوفيرها – المياه والصرف الصحي والكهرباء، وبالطبع الخدمات الصحية والصحة العامة.

ولكن حتى في الحالات التي تتسم بالأمن، فالفراغ في السلطة يعني أن موظفي الحكومة الذين يعملون في المستشفيات والمراكز الصحية والذين يريدون العمل بالفعل لا يعلمون من ينبغي أن يديرهم. وهم لا يعرفون ما هو متوقع منهم؛ ولا يعلمون إذا كان هناك احتمال احتفاظهم بوظائفهم لفترة طويلة. وبالفعل، ففي بعض الأماكن، لدينا مشكلة أن بعض الجماعات التي تسكن في المناطق المجاورة للمستشفيات تستولي عليها ولا تشغلها على النحو المصممة من أجله.

وإن الافتقار المطلق للأموال النقدية لدفع تكاليف تسيير الخدمات – ولا سيما توفير الطعام للمرضى، وخدمات النظافة، والتخلص من نفايات المستشفيات، وتمكين الموظفين من الحصول على المكافآت التي يحتاجون إليها – يقوض قدرة جميع المؤسسات على توفير الرعاية الصحية الأساسية للأفراد الذين يحتاجون إليها. ونتيجة لذلك، لا يستطيع العراقيون الحصول على خدمات الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها لعلاج الحالات المزمنة، فضلا عن الاحتياجات الملحة. وفي تقديرنا أنه يتم تقديم الخدمات بنسبة تتراوح بين ٢٠ في المائة و ٤٠ في المائة مما كانت عليه

قبل الحرب. و لا تعمل نظم الصحة العامة كما ينبغي لها، أما خطر الكوليرا والسل والملاريا ومرض ليشمان والحصبة، والآن السعال الديكي، فلا يزال قائما.

وعلى مدار عدة أسابيع حتى الآن بذلنا جهودا مضنية لتحفيز إعادة بدء تقديم الخدمات الصحية. وما فتئنا نعمل من خلال الموظفين المحليين في منظمة الصحة العالمية في العراق، الذين واصلوا العمل إبان الحرب. ولا نزال نعمل بتعاون وثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي أود أن أشيد بها مرة أخرى اليوم، وأيضا مع العديد من المنظمات غير الحكومية وأجزاء أخرى في منظومة الأمم المتحدة ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

ولقد عملنا دعما للسلطات الوطنية في بغداد وفي المحافظات. ولدينا بالفعل عملية معقدة وتتسم باللامركزية. وأعطينا أولوية لإعادة البدء بتقديم الخدمات الأساسية في المستشفيات، ومراقبة الأمراض، ونظم توزيع الأدوية، والقدرة على إدارة الخدمات في كل محافظة على حدة. وبالتعاون مع نظرائنا المحليين، نعمل على معرفة حجم الأموال المطلوبة لتوفير المؤن اللازمة للموظفين والمستلزمات الأساسية، واضعين في الاعتبار فترة انتقالية مدتها ستة أشهر. وما فتئنا نحاول إيجاد سبل لإحالة هذه الأموال إلى المستشفيات وضمان أن تستخدم جيدا. وجمعنا معا الآليات الجديدة للتنسيق فيما بين الأطراف العاملة في مجال الصحة في أجزاء مختلفة من البلد لكي يتم استعمال جميع الإسهامات التي تقدمها الأطراف العاملة على نحو جيد وأن نستفيد من القدرات الوطنية، سواء في الجنوب أو في بغداد أو في الوسط أو في الشمال.

ولقد بذلنا جهدا لكي نلبي الاحتياجات باستعمال المؤن المتوافرة، وحددنا ١١٥ عقدا من عقود النفط مقابل الغذاء بقيمة ١٣٠ مليون دولار، وأسرعنا في تنفيذها بغية إيصالها حيثما هناك حاجة إليها، وأضفنا ٣٠ عقدا آخر للسلع الأساسية بموجب القرارين ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣) لكي نسد الفجوة لحين إنشاء النظم الجديدة.

وستكون هناك حاجة إلى الأموال لتوفير الخدمات الأساسية على المستوى التي كانت عليه قبل الحرب. وبغية توفيرها نحتاج إلى مبلغ يقارب ٢٠ مليون دولار شهريا. وعلى الرغم من أننا تلقينا بعض الإسهامات السخية جدا لتوفير الخدمات الصحية في العراق من بعض البلدان التي ذكرت بالفعل، لكن ذلك لا يكفي. وبصراحة، هذا أقل بكثير مما سنحتاج إليه في الميزانية النهائية لتوفير الخدمات الصحية الفعالة في العراق.

ونأمل أنه بتنفيذ صندوق التنمية الجديد والنظم التي تم الاتفاق عليها صباح هذا اليوم، يمكن توفير نسبة من تلك الأموال لتغطية التكاليف الجوهرية للخدمات الأساسية خلال الفترة الانتقالية، ونأمل أنه يمكن القيام بذلك بطريقة لا تستنفد على نحو غير ملائم الأموال الدولية المتاحة لعدد هائل من الأزمات الصحية الجارية بالفعل في أجزاء أخرى من العالم. وبطبيعة الحال، نتوقع في المدى الطويل أن يكون العراق قادرا على تحمل خدمات صحية جيدة النوعية ومنصفة بدون مساعدة خارجية.

ونتطلع الآن إلى المضي قُدما – بالعمل مع السلطات الجديدة وبالتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة التي تشارك في تقديم الرعاية الصحية على الأرض – بغية إعادة الخدمات الصحية في جميع المحافظات لكي يتمكن شعب العراق من الحصول على الرعاية الصحية وخدمات الصحة العامة اللتين لا يحتاج إليهما فحسب، وإنما يستحقها أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد نيلس كاستبيرغ، مدير برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة للتدخل في الحالات الطارئة.

السيد كاستبيرغ (تكلم بالانكليزية): إن بياني كاملا، بالإضافة إلى موجز عن عملنا، سيتم توفيرهما للأعضاء، لذلك لن أدلي بالبيان كاملا ومفصّلا.

أود أن أشكركم، سيدي، على دعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة للمشاركة في هذه الجلسة. وأعتذر بالنيابة عن السيدة كارول بيلامي، مديرتنا التنفيذية، التي تصادف، سيدي، وجودها اليوم في بلدكم، وهي التي زارت مختلف أنحاء العراق خلال الأيام الأربعة الماضية. وقد أرسلت لنا ملاحظاتها، التي سأتكلم عنها.

كما فعل كثير من زملائي من الأمم المتحدة الموجودين هنا، أود أن أبدأ بذكر الأولوية الكبيرة التي نوليها للحاجة إلى القانون والنظام في جميع أنحاء العراق. إن قدرة موظفي الأمم المتحدة على الوصول إلى أشد المحتاجين ما زالت تتعرض للخطر بصورة شديدة بسبب تنامي ثقافة انعدام القانون والخوف وأثر تلك الثقافة على الأطفال، ولا سيما الفتيات. ونرى هذه المسألة بوصفها مسألة طاغية في تأثيرها. وسأدلي ببعض التعليقات في ذلك الصدد لاحقا في بياني.

وفي إطار التنسيق العام للأمم المتحدة، تمثل إعادة جميع الأطفال إلى المدارس في أقرب وقت ممكن أولوية أساسية لنا. وقد أعيد فتح ثمانين في المائة من مرافق التعليم الابتدائي البالغة ٥٠٠ ٨ مرفق في العراق. وقمنا بتقديم المئات من مجموعات المواد المدرسية، كما نسميها. ونحن ملتزمون بتقديم ما يكفي من المجموعات لتزويد جميع الأطفال البالغ عددهم ٣,٥ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي بالمواد التعليمية بحلول أيلول/سبتمبر.

ومع ذلك يجب أن نكون يقظين. ففي جنوب ووسط البلاد ما زالت معدلات الانتظام في المدارس أدنى بكثير من المتوسط المتدني بالفعل لفترة ما قبل الحرب، الذي بلغ ٧٥ في المائة. ويتردد الكثيرون في إرسال أطفالهم، وخاصة الفتيات، إلى المدارس في ظل أوضاع يمكن أن تكون خطيرة.

والجانب الآخر الذي نود أن نسلِّط الضوء عليه يتعلق بحالة النساء. فالنساء العراقيات خسرن الكثير خلال فترة فرض الجزاءات من حيث مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وسيكون العراق المولود من جديد عراقا لا بد أن تقود فيه النساء عملية إعادة الإعمار. وستكون إساءة كبيرة للعراق إذا بقيت نساؤه في ديارهن بسبب الخوف.

وإن إعادة التعليم تمكِّن المجتمعات المحلية، وتحقق تغييرا فوريا في حياة الأطفال والآباء والأمهات وتبني مجتمعا مدنيا. ولذلك السبب نود أن ندعو إلى إعادة الأطفال إلى المدارس بأسرع ما يمكن.

والأولوية الكبيرة الأخرى هي توفير الرعاية الصحية الأساسية للأطفال والنساء، وهي الرعاية التي نتعاون فيها مع زملائنا الموجوين حول هذه الطاولة - بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية - ومع العديد من المنظمات غير الحكومية.

وفي الأسبوع الماضي، وجد تقييم غذائي سريع أجراه الموظفون المحليون لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في بغداد أن نسبة سوء التغذية الحاد قد تضاعفت تقريبا، من ٤ في المائة قبل عام واحد إلى ما يقارب ٨ في المائة اليوم. ولا يدهشنا ذلك. فالهزال في الأطفال لا يتعلق بكمية ما يأكلون فحسب، وإنما أيضا بقدرة أجسامهم على امتصاص ما يؤكل. وعندما لا يعالج الإسهال بطريقة سليمة

فهو يؤدي إلى فقدان المواد المغذية في الجسم، وإلى الاجتفاف، وفي كثير جدا من الحالات إلى الموت. وقد أبلغ الأطباء في كل من بغداد وفي شمال البلاد السيدة بيلامي هذا الأسبوع بأن حوالي ٩٠ في المائة من الأطفال الذين يحضرون إلى المستشفيات الآن يعانون من هذا المرض.

وبالتالي نحن نحتاج اليوم إلى توفير المياه والصرف الصحي اللائقين في جميع أنحاء العراق. ونحن منخرطون في هذا الجهد. ونوفر حاليا مليوني لتر من المياه يوميا عن طريق الصهاريج التي تتجه إلى جنوب البلد. ونقوم بإنشاء محطات لتوليد الطاقة وتوفير معدات للضخ في كثير من المناطق، فضلا عن إمداد المستشفيات والمؤسسات الأخرى بالمياه. كذلك نحن في حاجة إلى اتخاذ قرارات سياسية محددة. فإذا اتخذت هذه القرارات فرديا، يمكنها أن تثمر نتائج سريعة وإيجابية. ويتعلق مثال واحد على ذلك بتغذية الرضع. إن بدائل الرضاعة من الأم، التي شملتها الحكومة السابقة للعراق في سلة النفط مقابل الغذاء، تؤدي في الواقع إلى قتل الأطفال عندما تمزج بالماء الملوث. ونعتقد أنه يجب أن تستمر إمدادات الغذاء للأطفال. ومع ذلك، نحث بشدة على أن تلغى بدائل الرضاعة من الأم. وينبغي أن تكون متوفرة في السوق ولوصفها من قِبل الأطباء عند اللزوم، ولكن ينبغي ألا نشجع على إدراجها في سلة الغذاء. ونولي أولوية كبيرة للعمل مع شركائنا في المنظمة العالمية للصحة وغيرهم بغية تشجيع الرضاعة الثديية بوصفها حلا أمثل لحماية صحة الأطفال.

وفي مجال الصحة أيضا، أطلقنا حملة وطنية لمنع الحصبة. كما بدأنا في تقديم التغذية العلاجية في مختلف الأماكن، وهو ما نعتقد أنه يحدث تغييرا.

وتشير الحالة المثيرة للقلق لأطفال العراق إلى أن التصدي لسوء تغذية الأطفال بطريقة شاملة تتضمن توفير المياه، والصرف الصحي يقتضي اهتماما خاصا في جهود الإنعاش.

كما أن حماية المدنيين وحماية النساء من العنف تحظيان بأولوية في جدول أعمالنا. ونسعى إلى حماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي. ونعلم أن كثيرا من الأطفال قد أدخلوا في العصابات المسلحة أو انضموا إلى أطفال الشوارع، كما أنهم يتعاطون المخدرات. وكما ذكرت نائبة الأمين العام، نعلم أيضا أن الأطفال تؤذيهم الألغام الأرضية وتقتلهم. ففي بغداد وحدها هناك حوالي ٨٠٠ من المواقع الخطرة، يتعلق معظمها بتواجد القنابل العنقودية ومخابئ مستودعات الذخيرة.

وإننا ملتزمون بدعم جهد إعاد الإعمار بمساندة الجهود الرامية إلى حماية الأطفال الضعفاء في العراق في مجالات من قبيل الشؤون القضائية للأحداث، وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية، والتوعية بخطر الألغام والتخلص منها، فضلا عن توفير الحماية المباشرة، كما في حالة الأطفال الفلسطينيين الذين أجبروا على الخروج من ديارهم ويتم تقديم المساعدة لهم في ضواحي بغداد.

هذه بعض الأولويات التي نرى أنها بالغة الأهمية لأطفال العراق وهي: القانون والنظام؛ والعودة إلى بيئة تعليمية إيجابية؛ وتوفير الخدمات الأساسية من المياه والصرف الصحي والصحة والرعاية الغذائية؛ وحماية الأطفال الضعفاء. ونحن بالفعل منخرطون بشدة في ذلك الجهد، مع موظفين ملتزمين. ونعتقد أننا يمكن أن نعمل مع المجتمعات المحلية في العراق، التي يشكل فيها الشعب العراقي كادرا من الأشخاص المتعلمين والمتدربين جيدا والمؤهلين والملتزمين. ونعتقد أن العراقيين من جميع الخلفيات العرقية واللغوية والسياسية والجغرافية يمكن توحيدهم بجعل رفاه الأطفال أولوية وطنية.

إن دعم ومساعدة الأطفال من القوة، بحيث أنه، بعد الحرب مباشرة عندما كان السلب والحرق في بغداد على أشدهما، قام الموظفون المحليون لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بجمع ٩٥ ٠٠٠ دولار من مالهم الخاص لمواصلة تسيير مكتبنا وبرنامجنا. وفي الواقع، لم يتوقف مكتبنا عن العمل سوى ثلاثة أيام. وأود أن أقترح، بالنيابة عن السيدة بيلامي، أن يحذو العالم حذوهم وأن يلتزم بتحسين المستقبل الفوري والطويل الأجل للعراق بالاستثمار في أطفاله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جاكوب كيلينبيرغر، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد كيلينبرغر (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على دعوتكم لي لأطلع المجلس على الطريقة التي ظلت لجنة الصليب الأحمر الدولية تستجيب بها للحالة الإنسانية في العراق.

أود أن أبدأ بإبراز عاملين كان لهما دور حاسم في تشكيل استجابة لجنة الصليب الأحمر الدولية للصراع في العراق. أولا ظلت اللجنة تقوم بنشاطها في العراق دون انقطاع منذ عام ١٩٨٠، ولها مراكز في بغداد والبصرة والشمال، حيث تابعت أنشطة الحماية والمساعدة على حد سواء. وكانت أعمال الحماية تعني تحديدا زيارة أسرى الحرب في الصراع العراقي الإيراني وإعادتهم إلى أوطانهم، وكذلك البحث عن المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين لا يعرف مصيرهم من حرب الخليج في ١٩٩٠-١٩٩١. ومما له أهمية خاصة، من ناحية المساعدة، أن نشير إلى أن دعم الهياكل الطبية والمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية كان في مقدمة أولوياتنا خلال السنوات الأربع الماضية. ونفس الشيء ينطبق على مشاريع المياه والإصحاح. وبالتالي كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية على معرفة جيدة بنظم توزيع المياه ومعالجتها قبل ٢٠ آذار/مارس من هذه السنة.

ثانيا، في تشرين الأول/أكتوبر من السنة الماضية، قررت مؤسستنا زيادة قدراتها على الاستجابة في العراق وما حوله. واتخذنا أيضا قرارا مبدئيا لإبقاء أفرقة أساسية من الموظفين الأجانب في داخل العراق في حالة نشوب حرب. وعلاوة على ذلك، أجرينا عملية استعراض دقيق قادتنا إلى استنتاج أن أوجه النقص في توفير العناية الصحية ونظم توزيع المياه، بغض النظر عن التطورات السياسية، من الراجح أن تشكل مصادر قلق بالغ لدى السكان المدنيين. إضافة إلى ذلك، كان من الواضح أن اندلاع صراع شامل سيقتضي من لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تصعد عملها في مجال الحماية، ولا سيما بزيارة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين. وبعبارة أخرى، وصلنا إلى نتيجة مفادها أن من الراجح أن تحتفظ الأولويات القائمة المتعلقة بالعمليات بأهميتها إن لم تزد تلك الأهمية.

وخلال الحرب دعمت لجنة الصليب الأحمر الدولية المستشفيات والمراكز الصحية وأجرت إصلاحات طارئة لنظم إمدادات المياه. وفيما يتعلق بالحماية، قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية حتى الآن بزيارة أكثر من ٧ ٠٠٠ من أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين. وتم الإفراج عن أكثر من ٦ ٠٠٠ أسير في هذه الأثناء. ولا تزال الجهود جارية للوصول إلى جميع المحتجزين الآخرين.

وكانت هناك أيضا قيود، من حيث الأمن والموظفين على السواء، على الأنشطة التي تضطلع بها لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال أكثر مراحل القتال شدة. فبينما تمكنت لجنة الصليب الأحمر الدولية من القيام بأعمال الطوارئ في بغداد ومنطقة البصرة والشمال خلال أكثر مراحل القتال شدة، لم تتمكن من الوصول إلى المدن الرئيسية

الأخرى بين بغداد والبصرة، مثل الناصرية وكربلاء والنجف.

أود الآن أن أدلي ببضع كلمات عن أولوياتنا الراهنة والمستقبلية في العراق. وستشمل هذه الأولويات، كما هو متوقع من لجنة الصليب الأحمر الدولية، زيارة كل الأشخاص المحرومين من حريتهم؛ وحماية الفئات الضعيفة، مثل الأطفال المنفصلين عن أسرهم ولا يوجد معهم مرافق، والمرضى والجرحى، والأشخاص المشردين داخليا والأقليات؛ وجمع شمل الأسر؛ ومنع وتسوية المسائل الخاصة بالأشخاص الذين لا يعرف مصيرهم فيما يتعلق بالصراع الحالي والصراعات وأعمال العنف الماضية؛ إجراء الإصلاحات العاجلة وإعادة تأهيل الهياكل الحيوية، مثل المياه والمرافق الصحية ومرافق الصرف الصحي؛ وتوفير سيارات ومعدات الإسعاف للطوارئ الطبية؛ وتقديم المساعدة والدعم إلى السكان الضعفاء؛ وأنشطة التوعية المتعلقة ببقايا الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية. ولجنة الصليب الأحمر الدولية لديها في الميدان حاليا ما يقرب من ١٠٠ موظف دولي و ٤٥٠ موظفا عراقيا لتنفيذ هذا البرنامج.

ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بوصفها الوكالة القيادية للجنة الصليب الأحمر الدولية وحركة الهلال الأحمر في العراق، تقوم أيضا بتنسيق أنشطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية في ذلك البلد. واجتمع ممثلون لثلاث وثلاثين جمعية مختلفة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب في مقر وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية في بغداد قبل عشرة أيام فقط.

وفيما يتعلق بتقييم الحالة الإنسانية الراهنة، من الأساسي أن نفهم أنها لا يمكن أن تنفصل عن السياق الأمني أو عن الاختلال الوظيفي الحالي للهياكل الإدارية الرئيسية. وقد لفتت لجنة الصليب الأحمر الدولية انتباه التحالف والمجتمع الدولي إلى هذه الحقيقة في مرحلة مبكرة – على سبيل المثال، في مناشدة عامة وجّهتُها في ١١ نيسان/أبريل. ولا يزال تحسين الأمن وإنشاء هياكل إدارية فعالة ليتمكن الناس من العودة إلى أعمالهم والحصول على رواتبهم في مقدمة الأولويات. بل كانت تلك رسالتي الرئيسية عندما زرت بغداد في أوائل أيار/مايو. ولا تزال لجنة الصليب الأحمر الدولية تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في بغداد وبقية المناطق في البلد. والحوادث المتعددة التي وقعت في الأيام الأخيرة تدل على أن الطرق الرئيسية لا تزال غير آمنة.

وما قمنا به من تحليل في وقت سابق، على أساس تجربتنا الميدانية، وكان مفاده أن العراق لا يواجه كارثة إنسانية عامة، يبدو الآن أن كثيرين يشاطروننا إياه. ومع ذلك، لا بد من أن تؤخذ ثلاثة اعتبارات في الحسبان. أولا، لا يزال احتمال تدهور الوضع قائما إذا لم تتحسن الحالة الأمنية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ثانيا، هناك احتياجات إنسانية عاجلة في قطاعات معينة. ثالثا، بخلاف الطوارئ الإنسانية هناك احتياجات هائلة لإصلاح الهياكل الأساسية وتحديثها، ولا سيما في قطاعي الصحة والمياه.

وإن كان لا يوجد، في تقديرنا، نقص كبير في الأغذية الجافة في الوقت الحالي، فإن الناس يفتقرون إلى الأغذية الطازجة، ليس لعدم العرض، وإنما لعدم توفر المال لشرائها. ومن الأخبار السارة أن نسمع أن دفع الرواتب وغيرها من الحوافز المالية بدأ الآن في العديد من الأماكن. ونفهم أيضا أن عدم توفر الوقود في بعض مناطق البلد يجعل أحيانا من الصعب ترحيل الموظفين من مختلف المؤسسات أو يمكن أن يحد من خطوط الإمداد.

وتُجري الأفرقة الطبية التابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية تقييما منظما للاحتياجات في المستشفيات وغيرها من الهياكل الطبية عبر البلد. وفي غضون الأسبوع الواقع ما بين ١١ و ١٨ أيار/مايو وحده، زارت لجنة الصليب الأحمر الدولية ١٠ مستشفيات في بغداد و سبعة في المنطقة الوسطى من البلد. وتختلف الحالة في المستشفيات اختلافا كبيرا من مكان إلى آخر. وهناك حاجة واضحة إلى الإمدادات الطبية لعلاج أمراض معينة، مثل السرطان والسكري أو أمراض القلب والأوعية الدموية. ومن أجل سد الفجوة ريثما يبدأ النظام المركزي لإمدادات الأدوية عمله من جديد، طلبت لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ آونة كميات كبيرة من المواد الصيدلانية لتوزع بواسطة الصيدلية المركزية، وتراقب لجنة الصليب الأحمر الدولية عملية التوزيع.

ويتصل أحد شواغلنا الإنسانية الأساسية بالعدد الكبير من الحوادث الناجمة عن الذخائر والألغام غير المنفجرة، كما يتصل بالآثار المأساوية المحتملة للكميات الهائلة من الأسلحة والذخائر التي يسهل الحصول عليها في جميع أنحاء البلاد. ومن أجل نشر معلومات الطوارئ وتقييم الحالة قام فريق من اللجنة مؤخرا بزيارة ١٠ محافظات.

وبالنسبة للإطار القانوني نحن، من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي، في حالة احتلال، كما سبق أن قيل. وقد قبلت سلطة الاحتلال انطباق أحكام اتفاقيات جنيف ذات الصلة، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة ولوائح لاهاي. ورصد تطبيق هذه الأحكام سيكون إحدى مهام لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وأشكر نائبة الأمين العام وغيرها من موظفي منظومة الأمم المتحدة على عباراقم الرقيقة بشأن مؤسستنا، وسيكون من دواعي سروري البالغ إبلاغ موظفينا بها.

ونحن نتطلع إلى التعاون الوثيق مع الوكالات الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة ومع جميع الأطراف العاملة في المجال الإنساني مع الحفاظ على استقلالنا الكامل، كما يعلم المجلس تمام العلم، إزاء كل هذه الأطراف.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية ستحترم احتراما دقيقا مبادئ الاستقلال والحيدة والنزاهة في العراق، كما في كل مسارح العمليات الأخرى. وإذا كانت منظمتنا قد تمكنت من القيام بأنشطتها في السنوات الثلاث والعشرين الأخيرة في العراق وفي السنوات الأربع والعشرين الأخيرة في أفغانستان وفي أماكن عديدة أخرى فإن هذا يرجع أساسا إلى أن مؤسستنا تعتبر محايدة ونزيهة ومستقلة لذا قبلها السكان المحليون والمجموعات الأخرى. ولوجودها ونشاطها في العراق على مدى ٢٣ سنة ستواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية مساعدة الشعب العراقي مع الاحترام الكامل لكرامته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، السيد كيلينبرغر على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في طرح أسئلة أو الإدلاء بتعقيبات.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أعبر لكم عن تقديرنا الخاص لترتيب هذا الاجتماع، وتقديرنا الخاص أيضا للسيدة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة وللسادة براون وموريس ونابارو وكاستبرغ وكلينبرغر. لقد استمعنا بكل اهتمام إلى الملاحظات التي أبدوها وأود أن أؤكد لهم جميعا أننا نشاركهم ذات نواحي القلق، ونشد على أيديهم فيما يتعلق بالجهود التي يبذلونها.

وقبل أن أتابع، أود أن أؤكد على ما أشارت إليه السيدة فريشت مع تعاز حارة إلى الشعب الجزائري الشقيق

الذي واجه كارثة حقيقية بسبب الهزة الأرضية. ونود أن نشكر السيد الأمين العام والسيدة نائبة الأمين العام على الجهود التي بذلت فورا لمواجهة هذه الكارثة، وكأنه لا يكفي المنطقة العربية العديد من الكوارث.

لقد بذلت الجمهورية العربية السورية كل جهد ممكن للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة بيننا هذا اليوم بغية مواجهة الأزمة الإنسانية الحادة التي تعرض لها الشعب العراقي. وقمنا بتسهيل كافة الطلبات التي تقدموا بها وخاصة أننا نشاركهم، كما ذكرت، القلق الشديد، وبشكل أدق إزاء عدم استقرار الجانب الأمني وسيادة القانون في ذلك البلد حتى هذه اللحظة. ونعتقد أنه من المطلوب بذل كل الجهود لتحقيق هذا الهدف لأنه دون تحقيق هذا الهدف سيكون من المستحيل تحقيق الأهداف الأخرى، كما أشار السادة ممثلو الوكالات المختصة والسيد ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

قامت الجمهورية العربية السورية، كما هو معروف، بإرسال العديد من شحنات الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك الأدوية والمواد الغذائية عبر الوكالات المختصة، إلى الشعب العراقي. ونحن واثقون بأن التبرعات التي تقدم بها شعب سوريا إلى أشقائه العراقيين ستزداد وتتعاظم خلال الأيام القادمة.

من المسائل التي أثرت فينا كثيرا كعرب رؤية السيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لليونيسيف وهي تعيش أيضا مع شعب العراق وأطفال العراق الوضع الصعب الذي يمرون به، ونحن واثقون بأن هذه الجهود التي تدعمها أيضا وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في كل أنحاء العالم ستقود إلى تخفيف محنة ومعاناة هذا الشعب. ومن هذا المجلس نوجه كل التحية إلى السيدة بيلامي وإلى جميع الوكالات المختصة التي ساهمت بشكل فعال في التخفيف من حدة المعاناة التي يتعرض لها شعب العراق.

من الجوانب الأخرى أيضا، إذ يوجد بيننا في هذا الاجتماع السيد ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، الحالة المأساوية للأسرى والمفقودين الكويتيين الذين يجب ألا ننساهم، علما بأن الأخبار المحزنة التي تصلنا بين وقت وآخر عبر أجهزة الإعلام تدعو للقلق الشديد. لكننا نؤكد على أنه من الضروري متابعة هذا الموضوع الإنساني بكل ما يستحق من اهتمام.

لدي سؤالان قصيران للسيد نابارو وللسيد كاستبرغ. طبعا برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية يشرفان مباشرة الآن بموجب القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣) على إيصال المواد الغذائية والطبية إلى العراق، فما هو تقييمهما لما وصل حتى الآن، وما هي الأسس التي يتم البناء عليها في اختيار المواد الصحية والغذائية التي تتميز بالأولوية لإيصالها إلى العراق، لأننا نود أن نفهم هذا الجانب لكي نزيد من المساهمات التي يمكن أن تقدم أو نشجعها من خلال عضويتنا في هذا المجلس.

أما سؤالي للسيد كاستبرغ فهو السؤال عن نسب التحاق الطلبة في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بالمدارس، ومن جانب آخر عمليات السلب والنهب التي تمت في العراق أدت إلى كوارث حقيقية في هذا الجانب وبشكل خاص في المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية وحتى الجامعية التي نهبت حتى الأرض. ما هي نسب الطلاب الذين تمت إعادهم؟ وما هي الجوانب المطلوبة من المجتمع الدولي ومن برنامج النفط مقابل الغذاء لتلبية الحاجات الأساسية المطلوبة لإعادة الحالة التعليمية إلى شكل مقبول على الأقل يضمن عدم خسران أجيال العراق القادمة لعام دراسي كامل نتيجة لهذه التطورات.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أتوجه بالشكر لنائبة الأمين العام، وللسيد مالوك براون، والسيد موريس، والسيد نابارا، والسيد كاستبرغ، والسيد كيلينبرغر على إحاطاهم الإعلامية. وأود أن أبدي بعض التعليقات وأن أوجه قليلاً من الأسئلة.

أرى أن البيانات التي استمعنا إليها صباح اليوم تبين أننا نواجه حالة خطيرة. وبالرغم من أن نائبة الأمين العام قد أكدت لنا عدم وجود كارثة إنسانية في الوقت الراهن، نرى أن الحالة تدعو بالفعل لقدر كبير من القلق. وكما استمعنا من ممثلي الوكالات والبرامج المتخصصة، سوف يحتاج الأمر إلى إعداد أو تنفيذ برامج فعالة للمساعدة في كثير من المجالات الهامة، كالإمدادات الغذائية، ومياه الشرب، والإصحاح، والكهرباء، والنظام الصحي، وذلك للحيلولة دون حدوث تدهور فعلي ملحوظ في الحالة الإنسانية والاجتماعية، وفي الحالة السياسية في نهاية المطاف.

ونرى أنه يتعين التصدي لهذه المهام دون مزيد من الإبطاء، وأنه يجب تهيئة المقتضيات اللازمة للعمل الفوري. ويتطلب الأمر بادئ ذي بدء مستوى أدنى من الأمن. ولا أمن هناك حتى الآن. بل نواجه أعمال نهب خطيرة وأنشطة إجرامية أخرى. والأسلحة متاحة دون ضابط على كل ناصية تقريباً. ولا تمنع هذه الحالة تطوير أي نوع من النشاط الاقتصادي الطبيعي فحسب، بل تشكل أيضاً عائقاً خطيراً أمام تقديم المساعدة الإنسانية، سواء عن طريق الأمم المتحدة أو عن طريق المنظمات غير الحكومية.

ولا بد من وقف هذا الأعمال على الفور. فإذا احتاجت محطات الصرف الصحي إلى حماية فعلينا حمايتها. وإذا كانت المستشفيات مهددة بالنهب فعلينا تأمينها. وهذا جانب بالغ الأهمية من مسؤوليات سلطات الاحتلال.

وتأتينا الأنباء بأن بعض المستشفيات تعرضت للنهب بدرجة أقل من غيرها لأن الميليشيات الشيعية أو السنية تولت حمايتها. وقد يوجد هذا في أذهان سكان العراق انطباعاً خاطئاً بأن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن هو الاعتماد على الجماعات الدينية الإسلامية والسير في رِكابها. و يهمني في هذا السياق أن أعلم من أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة ما إذا كانت تشاطرني هذا الانشغال.

أما فيما يتعلق بمسألة الأمن، فلا يمكننا أن نتوقع من سكان العراق كثيراً من الصبر إلى أن تستقر الأمور بالتدريج. ذلك أنهم لم يجربوا الديمقراطية أو سيادة القانون. وهم لا يعلمون مدى قوة البلدان التي تحكمها إرادة الشعوب. بل كل ما يرونه هو أن السلطة الجديدة في البلد غير قادرة حتى الآن على إقرار النظام العام والأمن. ويمكن أن نلمس بالفعل بوادر هذا الإحباط، وإذا ترك العنان لحصول العناصر المتطرفة في المجتمع العراقي على النفوذ الاجتماعي أو السياسي، فثمة خطر حقيقي من أن يدير العراقيون ظهورهم لذات القيم التي نحاول الترويج لها.

انطلاقاً من هذه الجوانب، أود أن أسأل ممثلي الوكالات المتخصصة عما يرونه الدوافع الكامنة وراء هذا النشاط الإجرامي المستمر. هل يحفز عليه مجرد الجشع، أم أننا في مواجهة أعمال ذات خلفية سياسية أو إرهابية؟ ومن الواضح في رأينا أنه يلزم التصدي على نحو أفضل للمسألة الأمنية وكبح جماح الأنشطة الجنائية في العراق. وأتساءل عما إذا كان للوكالات المتخصصة أو للجنة الصليب الأحمر الدولية مشورة عملية تسديها في هذا المجال، بوصفها موجودة على أرض الواقع.

وأود كذلك أن أعيد توجيه سؤال وجهته في الإحاطة السابقة المتعلقة بالمسائل الإنسانية في العراق، عن المشاكل التي تجدها بعض المنظمات غير الحكومية من حيث إمكانية الوصول إلى العراق. فهل لم تعد مشكلة سبل الوصول مسألة مطروحة؟

ولدي أيضاً سؤال عن التعاون مع المؤسسات العراقية. هل تستطيع لجنة الصليب الأحمر الدولية وأي من الوكالات الموجودة أن تفيدنا عن تعاونها مع المكاتب الإدارية العراقية أو مع القطاع الخاص؟

سيوفد إلى العراق وفقاً لقرار مجلس الأمن المتخذ اليوم ممثل خاص للأمين العام. وستتمثل إحدى مهامه الرئيسية في التنسيق بين جميع الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار. فماذا تنتظر المنظمات والوكالات الإنسانية من هذا الممثل الخاص الجديد؟ أرى أن هذا أيضاً من الأمور التي يهم الأمين العام أن يعرفها.

وختاماً، لديّ سؤال عن التمويل. وهو موجه إلى جميع الوكالات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على أساس من المنح التي تجمعها الأمم المتحدة عن طريق نداءاتها العاجلة. لقد سمعنا منذ برهة من نائبة الأمين العام أن النداء العاجل قد جمع، فيما أظن، ٧٠٠ مليون دولار، وأن بلداناً كثيرة ما فتئت تقدم المنح لأغراض المساعدة الإنسانية في العراق. فشارك بلدي، مثلاً، بمبلغ ٥٠ مليون يورو، أو ما يعادل نحو ٥٨ مليون دولار. ولكن هذا النداء العاجل كما استمعنا هذا الصباح لم يزل بعيداً عن النجاح الكامل. والسؤال المطروح هو: إذا لم ترد أموال من خلال النداءات العاجلة، فهل تستطيع الوكالات تسيير أمورها بأموال أقل كثيراً إن أرادت بلوغ الأهداف التي أجملتها صباح اليوم؟

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود بدايةً أن أتقدم بالشكر لنائبة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية البالغة الفائدة. كما أود أن أشكر ممثلي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، التي تضطلع بعمل بارز في العراق. وأرحب معنا على طاولة المجلس برئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، السيد جاكوب كيلينبرغر.

وأود أن أعرب عن تأييدي لما تحدثت السيدة فريشيت بشأنه من الأعمال البطولية الجاري الاضطلاع بها من جانب الصليب الأحمر في العراق. ففيها دليل على أهمية المنظمات غير الحكومية في الحالات المماثلة لحالة العراق. ويرحب وفدي بأن القرار المتخذ منذ برهة بشأن العراق يتطرق إلى المنظمات غير الحكومية. فهذا أمر ممتاز. وبلغاريا، كما تعلم يا سيدي، حريصة أشد الحرص على توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما في المجال الإنساني، الذي كثيراً ما تؤدي هذه المنظمات فيه عملاً لا سبيل إلى تعويضه.

ومن الواضح مما سمعناه من فورنا أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تتمثل في مد يد العون لشعب العراق وفي مشكلة الأمن. وإعادة استتباب الأمن أفضل طريقة لمساعدة هذه المنظمات، وأظن أن القرار المتخذ هذا الصباح يمكّننا من إحراز تقدم كبير في هذا المجال.

وتود بلغاريا أن تشكر منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، السيد راميرو لوبيز دا سيلفا. ونرى أنه يقوم بعمل رائع للنهوض بنوعية المساعدات الدولية التي تصل إلى سكان العراق.

وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات تنبثق من تجربة بعض الحكومات، ومنها حكومة بلغاريا، وبعض المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالحالة في العراق.

وسيحتاج الممثل الخاص للأمين العام – الذي سيعين قريبا، كما نأمل – إلى ضمان أن تساعد المنظمات المعنية المانحين المحتملين على تحديد الاحتياجات القائمة بأسرع وقت ممكن وعلى تقديم المشورة بشأن وسائل تقديم المساعدة وبشأن الأماكن التي تكون فيها المساعدة أكثر ضرورة. ونحن نعتقد أن من المهم جدا خفض التأخيرات في تبادل المعلومات مع المانحين المحتملين.

والنقطة الثانية أن من المهم بوضوح تجنب التداخلات بين الهياكل القائمة لتوزيع المساعدة الإنسانية في مجالات النقل والتخزين، من أجل خفض التكاليف على المانحين وزيادة كمية المساعدة المتاحة إلى أقصى حد ممكن.

النقطة الهامة الأخيرة: نحن نفهم تماما الأهمية التي توليها معظم المنظمات الممثلة هنا على المساعدة النقدية. لكن المساعدة النوعية كثيرا ما تكون متاحة بصورة أكبر. وبمرور الوقت، سيتعين علينا أن نجد طريقة للاستفادة من ذلك النوع من المساعدة، التي قد تكون متاحة بشكل أكبر وبكميات أكثر.

في الختام، أود أن أبلغ المجلس بأن قافلة تحمل مساعدة إنسانية ستتوجه في الأيام المقبلة إلى العراق لمستشفى بالموصل برعاية منظمات بلغارية غير حكومية، وبتشجيع ومعونة من حكومة بلغاريا. وهي تتكون أساسا من أدوية ومعدات. وينظمها أساسا النادي الأطلسي في بلغاريا والصليب الأحمر البلغاري، وأيضا اتحاد العراقيين في بلغاريا. وهذه حملة سيتسع نطاقها في الأسابيع والأشهر المقبلة.

السيد بلنغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن تعاطفه بمناسبة معاناة الشعب الجزائري، الذي أصيب مؤخرا إصابة شديدة.

يرحب وفدي في هذا الاجتماع بحضور نائبة الأمين العام، التي قدمت لنا في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وفي بداية هذا الشهر معلومات عن هذا الموضوع. ونحن نشعر بالامتنان لها لمساهمتها الهامة.

ويشعر وفدي بالامتنان أيضا لبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية على الكمية الكبيرة من المعلومات التي قدمتها قبل قليل عن الحالة الإنسانية في العراق. ونحن نشكرها شكرا خالصا لإسهامها القيم في المعركة الوحيدة التي تستحق أن تشن: المعركة من أجل الإنسانية، من أجل الأفراد الحقيقيين، المعركة من أجل تنمية وكرامة الجنس البشري. وإن مجرد وجود تلك البرامج في مناطق الصراع وفي المناطق الخارجة من الصراع يبعث برسالة أمل بأن الحياة لم تختطف وأنها لا تزال باقية.

والكاميرون ترحب، بشكل خاص، في هذا الاجتماع بممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية. إن وجوده يعطينا الفرصة للإعراب عن تقديرنا للعمل الهام الذي يقدم على أرض الواقع منذ أول يوم للصراع.

لقد قضت الحملة العسكرية للتحالف على نظام اعترف الجميع بطابعه الاستبدادي وقاطعوه. لكن مشاكل الشعب العراقي الشهيد أبعد من أن تكون قد حسمت. وفي المستقبل القريب، تشكل استعادة الأمن والخدمات الأساسية تحديا كبيرا وضرورة قاطعة يجب أن نستجيب جميعا لهما.

وخلق انهيار الخدمات الأساسية حلقة مفرغة يجب علينا أن نكسرها بسرعة لنتجنب تعريض الحالة الإنسانية للمزيد من الخطر. والصلة بين الإصحاح والمياه والصحة والعلاقة بين الغذاء والتعليم والصحة واضحة بطبيعة الحال. ومع ذلك، لا يمكننا أن نميز بين السبب والأثر في أي من القطاعين. ونعتقد أن الحالة تكشف عما يمكن أن نسميه الوقوع في دائرة مغلقة لا مخرج منها.

بإيجاز، الحالة الإنسانية في العراق في الوقت الحاضر معقدة وبعيدة الأثر. لقد استمعنا توا بشأن هذه المسألة إلى منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الكبرى الأربع الأخرى المشاركة في تنفيذ القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣). وبشكل عام، أحرز تقدم هام. ومن المؤكد أنه لا يزال هناك عدد من المصاعب. لكن بفضل جهود، وتضامن الجميع وشعورهم الإنساني، يمكننا أن نأمل ألا تقع الكارثة الإنسانية التي يخشى كثيرا من وقوعها.

تبعا لما قاله ممثلو وكالات الأمم المتحدة، أود أن أشير إلى بعض المشاكل التي نوقشت.

فيما يخص انعدام الأمن، وبخاصة على الطرق العراقية، أخشى أن يؤثر هذا تأثيرا خطيرا على توزيع الغذاء وخدمات الإصحاح في بعض المناطق، وبخاصة في المناطق الريفية. وفي هذا الخصوص، يود وفدي أن يحصل على المزيد من التفاصيل بشأن تنظيم توزيع الغذاء والدواء والتطعيم ضد الأمراض في المناطق النائية. ونود أيضا أن نعرف عن طبيعة العلاقة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وشيوخ العشائر من أجل تحقيق هذا الهدف على أحسن وجه.

وفيما يخص التعليم، نشعر بقلق إذ نلاحظ أن السنة الدراسية ربما تكون قد ضاعت في بعض المناطق. ألا يمكن أن يتم، أثناء تهيئة الظروف للعودة التدريجية للطلاب إلى المدارس، بما في ذلك عودة الطالبات، تمديد العام الدراسي لفترة من ستة إلى ثمانية أسابيع؟ من الواضح أن عودة الطلاب إلى الدراسة تتوقف على الأمن، فضلا عن ظروف النقل، الأمر الذي يتوقف بدوره على توفير الوقود.

وقبل هذه الجلسة، أشار الصليب الأحمر مرارا وتكرارا، في جملة أمور، إلى الحالة المزرية للمستشفيات، التي تعرضت للنهب، وهي تفتقر إلى الماء والكهرباء. كما أننا قد أشرنا إلى مشاكل خطيرة سببها الإدارة، مثل الافتقار إلى القيادة في تلك المستشفيات، الأمر الذي أدى إلى تخطيط استراتيجي هزيل وضعف التنسيق وإدارة المخزون. هل يمكن لمنظمة الصحة العالمية أن تقدم لنا مزيدا من المعلومات بشأن تلك المسألة؟

لقد قلنا في العديد من المناسبات إن المسائل الإنسانية والاقتصادية والسياسية تترابط ترابطا وثيقا فيما بينها. وهذا ينطبق بشكل خاص على العراق. ومن الواضح أن المشاركة الوثيقة من جانب الشعب العراقي في توفير المساعدة الإنسانية لبلاده ستكون أساسية لنجاح تلك العملية. وينبغي أن تتجلى هذه المشاركة في التوزيع، وفي المقام الأول، في توفير السلع والخدمات. وفي ذلك الصدد، لا بد من التعجيل بعملية قيام العراقيين أنفسهم بتوفير الخدمات. ومن شأن ذلك أن يساعد على الانتعاش الاقتصادي وعلى الحد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

وفي ذلك الصدد، يعتقد وفدي أن التنفيذ السريع لآليات الائتمان الصغير يمكن أن تمكن المرأة بوجه خاص من بدء مشاريع صغيرة بسيطة. ورجال العراق ونساؤه معروفون جيدا بالسمات الشخصية البارزة، ونأمل أن تساعدهم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على استعادة الثقة بأنفسهم وتسيير أمورهم. وإن شراء المنتجات العراقية وتوظيف الشعب العراقي سيجعلان ذلك أمرا ممكنا.

لقد اتخذنا من فورنا قرارا جديدا بشأن العراق يمدد فترة برنامج النفط مقابل الغذاء ستة أشهر أخرى، تشترك فيه ميدانيا الوكالات الأربع الممثلة هنا. ونود أن نعرف إذا كانت تلك الوكالات تعتقد أنها في الأشهر الستة المقبلة ستكون قادرة على تنفيذ العقود المسؤولة عنها. كيف تنظر إلى متابعة ذلك، وكيف، على سبيل المثال، يزمع برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي متابعة مشروع تطهير ميناء أم قصر في الأشهر الستة المقبلة؟

إن عهد صدام قد ولّى. وكلنا شوق لرؤية كيف سيتولى العراقيون زمام أمورهم ويعيدون بناء بلدهم بعد توفير المتطلبات الأساسية للبقاء. وقلنا في وقت سابق من اليوم، بعد اتخاذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، إن المجتمع الدولي سيقف إلى جانبهم ويدعمهم، لا أن يحل محلهم، وقلنا أيضا إن ذلك يتطلب من جميع الأطراف الخارجية - التحالف والأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية - أن تنسق أنشطتها، وتعمل معا وتطور علاقات تعاونية، وتتجنب في الوقت نفسه حتمية المنافسة غير المثمرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي. فثمة أحد عشر عضوا في المجلس لم يتكلموا بعد، وآمل أن نتمكن بعد ذلك من الاستفادة من أجوبة المشاركين الآخرين.

أعلق الجلسة الآن، وسنستأنفها في تمام الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.